

الكويت: الشريعة تتضمن مصادر قوة لحماية حقوق الإنسان

... وتؤكد أمام الأمم المتحدة التزامها بمكافحة العنصرية

بمكافحة العنصرية

من المصنوع الجزائمية التي تجرم أي مظاهر للعنصرية الدينية، والتي تشاهض نصوصها الأخرى أي مظاهر للعنصرية أو التمييز العنصري أيا كان سميها، مشيراً إلى مشروع قانون الوحدة الوطنية الذي يحظر التمييز بين الناس في الحقوق والحرية، استناداً إلى اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو العولد أو الانتماء القبلي أو العائلي أو المذهبي.

وأشار الوزير إلى برامج دمج المخطئ الحقوقية وفقاً للخطة الوطنية الأثمانية 2010 - 2011 و2012 - 2014، وتضمنه مجموعة من الآليات المناهضة للتمييز والداعمة لغرس المفاهيم الإيجابية لدى الطلبة لتميز كل مظاهر التفرة، وكذلك تنفيذ الحكومة لتعدد من السياسات في هذا الإطار في ميادين الحياة الاجتماعية والمرأة والعمل والصحة والطلل وكبار السن.

أكدت دولة الكويت التزامها بمكافحة العنصرية وتنفيذ مبادئ إعلان "ديريان" وبرنامج عمله والوثيقة الختامية الصادرة عنه.

جاء ذلك في كلمة الكويت أمام الفريق الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان "ديريان" وبرنامج العمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك، المنعقد حالياً في جنيف، التي قامها المستشار بوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف مالك الوزان.

وقال الوزان: إن الكويت صادقت على الصكوك والاتفاقيات الدولية المعنية بمناهضة التمييز العنصري بجميع صورته وأشكاله، وصاغت التشريعات والنصوص الدستورية والقانونية الوطنية التي ترفع الترامة الإنسانية وتعزز الحقوق والحرية الأساسية، كما استعرض الدبلوماسية الكويتي "القوانين الوطنية التي تضمنت العديد

إبلائها اهتماماً كبيراً بالحق في الحياة كركيزة أساسية تقوم عليها حقوق الإنسان كافة لأنه يمس بقاء وجود الإنسان نفسه وكيف اتخذت الكويت تدابير عدة لضمانه وعدم المساس به.

كما شدد في السياق ذاته على أن الكويت تسعى لتوفير كل متطلبات الحماية الكريمة للمواطنين من خلال توفير السكن الملائم ومجانبة التعليم والعلاج ووفق ما نصت عليه مواد الدستور وسعياً لمحاربة كل مظهر من مظاهر العمل الجبري واستغلال البشر.

وأشار إلى المصادقة على اتفاقية الاسم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين المقتربين بها والإنجازات التي شهدتها تطور الحقوق السياسية للمرأة التي أدت إلى وصول أربع سيدات إلى مجلس الأمة وتمتعها بالحق في الرعاية السكنية كما أوضح وجود المساواة بين الرجل والمرأة في الوظائف العامة والقطاع الخاص والحق في السفر والتنقل.

تضمن حق النقاضي بالإضافة للمواد المتعلقة بالمشاركة السياسية في كافة أوجه نشاطها وغيرها من المواد والقوانين الضامنة للحقوق المدنية والسياسية.

وأوضح السفير رزوقي أثناء عرضه التفصيلي لتقرير بلاده المتعلق باتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن انضمام الكويت إلى تلك الاتفاقية جعلها جزءاً من قانونها الوطني لتوصل سعيها الحثيث والدائم على الرقي بكل ما من شأنه رفع قيمة الإنسان وحقوقه عامة.

وذكر اللجنة بما وعدت به الكويت أثناء عرض تقريرها الوطني الخاص بالمراجعة الدورية الشاملة في مايو 2010 بإنشاء الهيئة الوطنية لحماية حقوق الإنسان وفق مبادئ باريس التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال "ما يؤكد اهتمامها في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان".

ثم عدد السفير رزوقي إنجازات دولة الكويت في مجال الحقوق المدنية والسياسية مثل

في كلمة لها أمام الأمم المتحدة

أكد مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير ضرار عبدالرزاق رزوقي أن دولة الكويت "جعلت من الشريعة الإسلامية السجاء والإعلانات والمواثيق الدولية أهم المصادر التي ارتكز إليها عند صياغة دستورها الدائم وذلك لما تتضمنه تلك المصادر من قوة وصون وحماية لحقوق الإنسان".

وأضاف السفير الكويتي في تقديم بيان الكويت حول العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "أن المشرع الكويتي حرص على استقلالية القضاء ضماناً لتزايده وحيثه بانحاز الإحكام بشكل مستقل دون تأثير من أي جهة كانت وذلك للتأكيد على ضمان تنفيذ القوانين والتشريعات بما فيها حقوق الإنسان".

وشرح أن الدستور الكويتي "يتضمن بطبيعته ما نصت عليه مواد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وإن ذلك يبدو واضحاً في معالم موارده" مستشهداً بالمادة 29 التي تنص على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز والمادة 166 التي

قال ضرار رزوقي إن الدستور الكويتي يتضمن بطبيعته ما نصت عليه مواد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ويبدو ذلك واضحاً في معظم مواد التي تنص على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز.